النقد النحوي عند أبي جعفر النحاس (ت338هـ) في كتابه إعراب القرآن

د. عائشة مسعود الرويشي كلية التربية - جامعة الزاوية

ملخص البحث

يكشف هذا البحث الموسوم بـــ(النقد النحوي عند أبي جعفر النحاس في كتابه إعراب القرآن) عن ظاهرة النقد التي تشــبّع بها كتابه، إذ يطالع القارئ في هذا الكتاب مصــطلحات وعبارات كثيرة يُعبّر بها أبو جعفر عن نقده واعتراضــه للوجوه النحوية التي تعدّدت في إعراب الآيات الكريمة، ومناقشــاته ونقده لآراء كبار العلماء النحويين من المذهبين البصري، والكوفي.

بيّن البحث أنَّ أبا جعفر النحاس كان ناقدًا لا ناقلًا، فهو يعرض الوجوه النحوية والآراء المتعددة، ويناقشــها ويحلّلها، ويطلق على كل منها حكما نقديا معينًا ســواء بالترجيح أم بالتضعيف أم بالرفض.

The Grammatical Criticism of ABI JAAFAR ALNAHAS (338 AH) In his book: The parsing of the Qur'an.

Dr. **AISHA MASOUD ALRUWAISHI**.

Faculty of Education - University of Zawia

Research Summary:

This research, tagged with (The Grammatical Criticism of The Grammatical Criticism of ABI JAAFAR ALNAHAS in his book: The parsing of the Qur'an, on the phenomenon of criticism in which his book was saturated, As the reader peruses in this book many terms and phrases that ABI JAAFAR expresses in his criticism and objection to the grammatical aspects that were numerous in the parsing of the noble verses, And his discussions and criticism are the opinions of the great scholars of grammar of the two doctrines Albasri and Alkufic.

The research showed that ABI JAAFAR ALNAHAS was a critic, not a transmitter, as he presents the grammatical aspects and the multiple opinions, discusses and analyzes them, and calls each of them a specific critical judgment, whether by Weighting, weakening, or disapproval

المقدمـــــة:

يتناول هذا البحث نقد وتقويم أبي جعفر النحاس (ت338هــ) في كتابه إعراب القرآن لآراء كبار العلماء في توجيهاتهم النحوية لآيات الذكر الحكيم، إذ أنَّ كتابه مليء

بالنقد النحوي، وهذه دراسة لبعض المواضع التي ورد فيها نقد ابن النحاس لغيره من العلماء.

قُسّمت البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث، التمهيد تناولتُ فيه النقد النحوي بين اللغة والاصطلاح، وأمَّا المباحث الثلاثة فخصصت الأول لمصطلحاته النقدية المستعملة في ردّه ونقده لآراء غيره، والثاني خصصته لدراسة نقد أبي جعفر لغيره من كبار العلماء، والثالث خصصته لدراسة أثره في غيره من العلماء في مجال النقد، ونلفت الانتباه إلى أنَّ المسائل التي وردت في هذا البحث هي عينات وليست للحصر؛ لأنَّ المجال لا يتسع لدراسة جميع المسائل.

التمهيد :

النقد بين اللغة والاصطلاح:

المعنى اللغوي للنقد هو تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقدها ينقدها نقدً أو انتقادًا، إذا ميّز جيدها من رديئها[1].

أمَّا دلالة النقد في الاصطلاح فتعني الوقوف على النص سواء أكان نثرًا أم شعرًا، للكشف عن مواطن القوة والضعف فيه، وهو بهذه الدلالة لا يبعد كثيرًا عن معناه اللغوي، ومع أنَّ النقد كان عند العرب فطريًا، لكنه كان يقوم على أسس لابدَّ منها للوصول إلى الحكم، ذلك أنَّ النقد مهمة ليست يسيرة، بل تحتاج إلى علم واسع، وذوق رفيع فضلًا عن الإنصاف، وعلى الناقد الجمع بينهم جميعًا[2].

وكان النقد اللغوي يمثل جانبًا من جوانب عناية العرب بالعربية، ووسيلة من وسائل العلماء لبيان قيمتها ومكانتها والحفاظ عليها، فهي لغة القرآن، ذلك لأنَّه كان يبحث في الأسباب التي أدت إلى ظهور اللحن وتفشيه في لغة العرب بعد اختلاطهم بالأمم الأخرى، ويهدف إلى إيجاد الأساليب التي يمكن من خلالها وضع ما هو صحيح، وبما أنَّ النحو هو الركن الأساسي في اللغة، فقد أصبح النقد النحوي أبرز جوانب النقد اللغوي، إذ يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن أو بالقبح، وصولا إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة، والمألوف من نظامها اللغوي السليم، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة[3].

المبحث الأول ـ مصطلحاته النقدية:

تنوعت مصطلحاته النقدية بين الرفض والاستهجان، وبين القبول والاستحسان، وسأكتفي في هذا المقام بذكر مصطلحات الرفض التي عبّر بها عن رفضه أو تضعيفه لآراء النحاة التي تعرض لها بالنقد، حيث تنوعت ألفاظه وعباراته وتعددت صور مآخذه على غيره من العلماء، من هذه المصطلحات نذكر منها:

خطأ: وردت هذه اللفظة في مواضع متعددة من كتابه[4]، حيث استعملها بكثرة للتعبير عن رفضه وردِّه لبعض آراء وتوجيهات الكسائي، والفراء، وأبي عبيدة، والأخفش، والسجستاني، والزجاج.

من ذلك ما ورد في كلامه عند توجيهه قوله - تعالى- : (**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**) [سورة الإنسان: 3]، حيث قال: (وأجاز الفراء أن تكون "ما" ههنا زائدة وتكون "أن" للشرط والمجازاة على أن يكون المعنى إنَّا هديناه السبيل إنْ شكر أو كفر... وهذا القول ظاهره خطأ)[5].

غلط : استعمل أبو جعفر النحاس هذا المصطلح؛ لتغليط الرأي الذي يعترض عليه ويردّه، حيث غلَّط الفراء والكسائي في أكثر من موضع، كما غلَّط غيرهما من العلماء كأبي عبيدة، والأخفش، والسجستاني، والزجاج.

من ذلك قوله في موضع من تلك المواضع، وهو يتحدّث عن الوجه الإعرابي في نصب (كلاً) في قوله تعالى: (**وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**) [سورة هود: 111]، "وأنكر الكسائي أن تُخَفّف "إن" وتعمل وقال: ما أدري على أي شيء قرأ وإنْ كلًا، وقال الفراء: نصب كلًا بقوله: لنُوفّينّهم، وهذا من كثير الغلط"[6].

كما ورد المصطلحان (خطأ، وغلط) مقترنان في كلام أبي جعفر عند ردِّه رأي الكسائي، في حديثه عن إعراب (الْمُوفُونَ) (وَالصَّابِرِينَ) من قوله تعالى: (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ) [سورة البقرة: 176]، حيث قال: "قال الكسائي: يجوز أن يكون "والمُوفُون" نسقًا على "مَنْ" و"الصَّابِرِينَ" نسقًا على "ذَوِي الْقُرْبَى"... وهذا القول خطأ وغلط بَيِّنٌ"[7].

بعيد: من الألفاظ التي وردت في كلامه عند تقويمه لرأي من الآراء لفظة (بعيد)، حيث استعملها كثيرًا أثناء توجيهه لآى الذكر الحكيم، إذ نراه يحكم في كثير من المواضع على الرأي الذي يعترض عليه ويردّه بأنَّه بعيد[8]، من ذلك استبعاده رأي الكسائي في إعرابه (المقيمين) من قوله تعالى: (**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ**) [سورة النساء: 161]، حيث قال: "وقال الكسائي: (**وَالْمُقِيمِينَ**) معطوف على "ما"... وهذا بعيد لأنَّ المعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين"[9].

لا يجوز : (لا يجوز) من الألفاظ التي استعملها أبو جعفر النحاس[10]، في الأخذ على مَنْ سبقه؛ لتضعيف ذلك الرأي والحطُّ من قيمته؛ غاية منه تقويم رأي سابقه، من ذلك ما ورد في تقويمه للوجه النحوي الوارد في توجيه قوله تعالى: (**فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَى**

طَعَامِهِ أَنَّا صَبَبْنَا المَاءَ صَبًّا) [سورة عبس: 24-25]، حيث قال: " يقرؤون "أَنَّا" بمعنى لأَنَّا، ولا يجوز أن يكون بدلًا من طعام على ما تأوَّله أبوعبيدة"[11].

تعسف: استعملها أبو جعفر في نقده لرأي الفراء في توجيهه إعراب (جَنَّات) على الحال، أو نصبها بالبشرى[12]، في قوله تعالى: **(بُشْرَاكُمُ اليَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الفَوْزُ العَظِيمُ)** [سورة الحديد: 12]، فقد قال: "وأجاز الفراء: في "جنَّات" النصب من جهتين: إحداهما على القطع ويكون اليوم في موضع الخبر وإن كان ظرفًا، وأجاز رفع "اليوم" على أنَّه خبر "بُشْرَاكُمُ"، وأجاز أن يكون "بُشْرَاكُمُ" في موضع نصب يعني يُبَشِّرونهم بالبشرى، وأنَّ بنصب "جَنَّات" بالبشرى قال أبو جعفر: ولا نعلم أحدًا من النحويين ذكر هذا غيره وهو تعسف"[13].

محال: ورد مصطلح (محال) في كلامه[14] عند توجيهه قوله تعالى: (**إِلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ)** [سورة الحديد: 11]، فقد ذكر أنَّ الفراء زعم أنَّ الاستثناء من محذوف، والمعنى عنده: إنّي لا يخاف لديَّ المرسلون إنَّما يخاف غيرهم إلاَّ مَنْ ظلم ثم بدَّل حُسْنًا بعد سوء فإنَّه لا يخاف[15]، فردَّه أبو جعفر ونقده بقوله: "استثناء من محذوف محال لأَنَّه استثناء من شيء لم يذكر"[16].

ومن عباراته التي وردت في تقويمه النحوي لبعض آراء العلماء، قوله: "لم نعلم أحدًا أجازه"، و"هذا لا يجيزه أحدًا من النحويين"، و"لا نعلم أحدًا من النحويين ذكر هذا"[17].

المبحث الثّاني ـ مجالات نقده:

اهتم أبو جعفر النحاس في مباحثه النحوية في كتابه إعراب القرآن بمناقشة العلماء كثيرًا، معتمدًا في ذلك على حسه اللغوي وثقافته الواسعة، فقد ردَّ توجيهات وآراء كبار العلماء، وحكم عليها بالغلط، والخطأ، والبعد، والتعسف وغيرها من ألفاظ النقد والمخالفة والاعتراض، وإليك طائفة من هؤلاء العلماء الذين وجّه إليهم أبو جعفر النحاس سهام نقده، وهم:

1- سيبويه : اعتمد ابن النحاس في جهوده على آراء النحاة المتقدمين ـــ ولاسيما سيبويه ـــ اعتمادًا واضحًا، فقد كان يشير في الغالب إلى آرائه، ويُثني عليها ويتخذها مرجعًا، يستشهد بها في أقواله واتجاهاته النحوية، فهو ينظر إليه وإلى كتابه نظرة التبجيل والتقدير، إلاَّ أنَّ هذا لم يمنعه من مخالفته وتوجيه النقد إليه، وإن كان هذا في مواضع قليلة جدًا، من دون أن يتهم رأيه بالخطأ أو الغلط خلافا لما فعله مع بعض العلماء؛ تقديرًا واحترامًا لرأي سيبويه، من ذلك:

ذهب سيبويه إلى أنَّ نصب الاسم المشغول عنه أجود من رفعه إذا كان بعده أمر، وذلك في قراءتي عيسى بن عمر الثقفي: (**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**) [سورة المائدة: 40]، و(**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ**) [سورة النور: 2] بالنصب، قال: "وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامَّةُ إلاَّ القراءة بالرفع. وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهي النصب لأنَّ حدَّ الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب"[18].

وأبو جعفر النحاس خالفه في تفضيله وجه نصب "والسَّارقَ والسَّارقةَ" وذهب إلى أنَّ الرفع أولى؛ لأنَّه لا يقصد سارقًا محددًا. يقول: "وقد خُولف سيبويه في هذا فزعم الفراء[19]: أنَّ الرفع أولى لأنَّه ليس يُقْصَدُ به إلى سارق بعينه فنصب وإنَّما المعنى كل من سرق فاقطعوا يده. وهذا قولٌ حَسَنٌ غير مدفوع، يدلُّ عليه أنَّهم قد أجمعوا على أنْ قرؤوا (**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا**) [سورة النساء: 16][20].

فابن النحاس في هذا النص يردُّ قول سيبويه ويختار رأي الفراء ويصفه بالقول الحسن، ويستدلُّ عليه بإجماع القراء قراءة قوله تعالى: (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا) بالرفع، وفي موضع آخر يقول في قراءة الثقفي: "والزانيةَ والزانيَ" بالنصب "وهو اختيار الخليل وسيبويه رحمهما الله لأنَّ الأمر بالفعل أولى، وسائر النحويين على خلافهما"[21].

فالملاحظ على نص ابن النحاس أنَّه قد خالف سيبويه فيما ذهب إليه في قراءتي عمر الثقفي مستندًا في ذلك على الإجماع، وهذا إن دلَّ إنَّما يدلّ على أنَّ أبا جعفر النحاس ناقد لا ناقل فقط.

2- الكسائي: وجّه نقده للكسائي في عدة مواضع أذكر منها: في قوله - تعالى- : (**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ**) [سورة البقر: 176] قال الكسائي في إعراب (الْمُوفُونَ) (وَالصَّابِرِينَ) نسقًا على (ذَوِي الْقُرْبَى)"[22].

ردَّ أبو جعفر النحاس كلام الكسائي ونقده في هذا الرأي ذاكرًا أنَّه قد أخطأ في إعرابه؛ لأجل التفرقة بين الصلة والموصول، يقول: "وهذا القول خطأ وغلط بَيِّنٌ لأنَّك إذا نصبت والصابرين ونسقته على ذوي القربى دخل في صلة "مَنْ" فقد نسقت على "مَنْ" من قبل أن تتم الصلة وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف"[23].

فهو في هذا الرأي متعصب للمذهب البصري الذي لا يجيز التفرقة بين الصلة والموصول بأجنبي، وذكر في هذه المسألة توجيهات نحوية، قال فيها: "فهذه... لا مَطْعَنَ فيها من جهة الإعراب موجودة في كلام العرب"[24].

وردُّ ابن النحاس على الكسائي صحيحٌ؛ لفساد ما ذهب إليه الكسائي من الفصل بين الصلة والموصول، يدلُّ على ذلك ويؤيده قول الأصفهاني: "إن قلت إنَّ رفع قوله (وَالْمُوفُونَ) بالعطف على (مَنْ آمَنَ) فليس في (الصَّابِرِينَ) إلاَّ النصب على المدح، وإن زعمت أنَّ الصابرين عطف على المنصوب وهو ذوي القربى فقد أفسدنا ذلك فيما تقدم"[25].

في قوله- تعالى- : **(لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)** [سورة النساء: 162].

قال الكسائي في توجيهه إعراب (الْمُقِيمِينَ): "و(وَالْمُقِيمِينَ) معطوف على (ما)"[26] فهو يرى أنَّ (المقيمين) في موضع خفض على (ما) من قوله تعالى: (بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ)، وهذا الرأي استبعده ابن النحاس بقوله: "وهذا بعيد لأنَّ المعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين، وحكى محمد بن جرير أنَّه قيل: إنَّ المقيمين هنا الملائكة عليهم السلام لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار"[27]، ووجه إعراب (المقيمين) عنده أن يكون منصوبا على المدح أي وأعني المقيمين، وقد ذهب في هذا الرأي مذهب سيبويه ويرآه هو الوجه الصحيح، حيث قال: "فسيبويه ينصبه على المدح أي وأعني المقيمين. قال سيبويه[28]: هذا باب ما ينصب على التعظيم ومن ذلك المقيمين الصلاة... وهذا أصح ما قيل في المقيمين"[29] ، وذهب الكسائي[30] إلى أنَّ النصب على المدح بعيد لأنَّ المدح إنَّما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر (الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ) في (أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ) فلا ينتصب على المدح ولم يتم خبر الابتداء، لأنَّه جعل (وَالْمُؤْتُونَ) عطفا وجعل الخبر ما ذكر، وهذا ما جعل الكسائي يمنع النصب على المدح لأنَّه لم يتم الكلام بعد، فعند الكسائي خبر الراسخين (أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ).

3- الفراء: من الآراء التي قوَّمها أبو جعفر النحاس ونقدها رأي الفراء، في أكثر من موضع في كتابه، منها:

* حكم أبو جعفر النحاس على رأي الفراء بالخطأ عند إعرابه (إمَّا) في قوله تعالى: **(إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)** [سورة الإنسان: 3] ؛ إذ رأى الفراء أن تكون (ما) زائدة، و(إنْ) للشرط[31]، فردَّه أبو جعفر النحاس ووصفه بالخطأ، قائلًا: "وأجاز الفراء أن تكون (ما) ههنا زائدة وتكون (إنْ) للشرط والمجازاة على أن يكون المعنى إنَّا هديناه السبيل إن شكر أو كفر... هذا القول ظاهره خطأ" معللًا لذلك بقوله: "لأنَّ (إنْ) التي للشرط لا تقع على الأسماء وليس في الآية إما شكر إنَّما فيها إمَّا شاكرًا

وإمَّا كفورًا. فهذان اسمان، ولا يجازى بالأسماء عند أحد من النحويين"[32]، وأيَّده مكي القيسي في هذا التقويم واصفًا رأي الفراء بالبعد[33].

* ذكر الفراء في توجيهه قوله تعالى: (بُشْـــرَاكُمُ اليَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا) [سورة الحديد: 12] أنَّ (جنات) نصب على الحال أو نصب بالبشرى[34]، هذا الرأي ردَّه أبو جعفر النحاس، ووصـفه بالخطأ والتعسـف، يقول: "وأجاز الفراء: في (جنَّات) النصـب من جهتين، إحداهما على القطع ويكون اليوم في موضـع الخبر وإن كان ظرفا، وأجاز رفع (اليوم) على أنَّه خبر (بُشْرَاكُمُ)، وأجاز أن يكون (بُشْرَاكُمُ) في موضـع نصـب يعنى يُبشـرونهم بالبشـرى... ولا نعلم أحدًا من النحويين ذكر هذا غيره وهو متعسفٌ لأنَّ "جنات" إذا نصبها على القطع، وليست بمعنى الفعل بعد ذلك وإن نصبها بالبشرى، فإن كان نصبها ببشراكم فهو خطأ بَيِّن"[35].

اسـتبعد أبو جعفر النحاس رأي الفراء في توجيهه قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِـطُوا فِي اليَتَـامَى فَانكِحُوا مَا طَـابَ لَكُم مِّنَ النِّسَـاءِ) [سـورة النسـاء: 3] حيث قال: "قال الفراء[36]: (ما) ههنا مصدر وهذا بعيد جدًا لا يصح فانكحوا الطيبة، وقال البصريون: (مـا) تقع للنعوت كمـا تقع (مـا) لمـا لا يعقل يقـال: مـا عنـدك؟ فيقـال: ظريف وكريم فالمعنى فانكحوا الطيب من النساء أي الحلال وما حرَّمه الله فليس بطيب"[37].

اعترض أبو جعفر النحـاس على رأي الفراء في توجيهـاتـه الإعرابيـة لقولـه تعـالى: **(وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا)** [سورة القصص: 58]، وقوله- تعالى- : **(وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَـفِهَ نَفْسَـهُ)** [سـورة البقرة: 130]، وقوله - تعالى- : **(فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا)** [سورة النساء: 4].

حيث ذهب الفراء[38] في توجيهه الآيات الكريمة إلى جعل (معيشـها، ونفسـه، ونفسا) منصوبة على التمييز، فاعترض عليه أبو جعفر النحاس ذلك وردَّه؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلاَّ نكرة متبعًا في ذلك مذهب البصريين، يقول: "فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز؛ لأنَّك لا تبيِّن بها مـا كان من جنسـها"[39]، وذكر أنَّ نصـب المعارف على التمييز محال عند البصـريين؛ لأنَّ معنى التفسـير والتمييز أن يكون واحدا نكرة يدلّ على الجنس"[40].

وقد ردَّ مكي القيسـي رأي الفراء في هذه المسـألة، ووصـفه بالبعد[41]، كما تعرض لنقده الأصـفهاني، إذ قال: "لا يجوز أن يكون انتصـاب (نفسـه) على التمييز؛ لأنَّه معرفة وقد ذكرنا أنَّه ينبغي أن يكون نكرة، فإذا انتصـاب (نفسـه) في الآية ليس على التمييز وإنَّما هو بنزع الخافض والتقدير: إلاَّ مَنْ سفه في نفسه فحذف (في)"[42].

* استبعد أبو جعفر النحاس رأي الفراء في توجيهه قوله تعالى: (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى) [سورة الليل: 3]، فقال: ("ما" مصدر أي وخلقه الذكر والأنثى، قيل: "ما" بمعنى الذي، وأجاز الفراء: وما خلق الذكر والأنثى بمعنى والذي خلق الذكر والأنثى... وجهٌ بعيد أن تكون "ما" بمعنى (مَنْ) وأيضًا لا نعرف أحدًا قرأ به)[43].

4- أبو عبيدة: من العلماء الذين استند أبو جعفر النحاس إلى آرائهم كثيرًا، في دعم حكم من أحكامه النحوية، أو في مناقشة وتحليل مسألة من مسائله العلمية، إلاَّ أنَّ هذا لم يمنع أبو جعفر من ردِّ بعض أقوال أبي عبيدة ونقدها وتقويمها، من ذلك:

* انتقد أبو جعفر النحاس أبا عبيدة وردَّ قوله عندما ذهب إلى أنَّ (أو) في قوله تعالى: (وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) [سورة الذاريات: 39]، بمعنى الواو، فقال: "وهذا تأويل عند النحويين الحذَّاق خطأ وعكس المعاني، وهو مستغنى عنه ولـ(أو) معناها"[44].

رفض أبو جعفر النحاس أن تكون (أو) بمعنى الواو؛ لأنَّه لا يجيز جعل (أو) جارية مجرى الواو في إفادة مطلق الجمع متبعًا في ذلك رأي البصريين، وأبو عبيدة رغم بصريته إلاَّ أنَّه خالف البصريين في ذلك، فمجيء (أو) بمعنى الواو مذهب الكوفيين والأخفش وقطرب والجرميّ والأزهري[45].

ولعل كثرة مجيء (أو) للإباحة التي تفيد جواز الجمع بين الشيئين، هو ما جعل بعضهم يجيز أن تأتي (أو) بمعنى الواو التي هي موضوعة في كلامهم لمطلق الجمع والتشريك في الحكم.

والأولى أنَّه إذا اتَّجه إبقاء حروف المعاني على ما وضعت له من المعنى والاستعمال، كان أمثل من تنزيل بعضها منزلة بعض.

أجاز أبو عبيدة[46] الجر على الجوار، كقولهم "هذا جُحْرُ ضبّ خَرِبٍ" بجر (خَرِبٍ)، وحقه الرفع، لأنَّه وصف للجُحْر، لا للضبّ لكنه جُرّ للمجاورة، فحمل عليه قوله تعالى: (**فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ**) [سورة المائدة: 6]، في قراءة مَنْ قرأ بجرّ (أرجلكم). فـ(أرجلكم) حقه النصب، لأنَّه معطوف على (وجوهكم) في قوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) إلاَّ أنَّه جُرَّ لمجاورته (رؤوسكم) المجرور بالباء.

رفض أبو جعفر النحاس رأيه، ووصفه بالغلط، قائلًا: "وهذا القول غلط عظيم لأنَّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه"[47]، وهو ما ردَّه ابن الحاجب في أماليه، فهو يرى أنَّه "ليس بجيد، إذ لم يأتِ الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنَّما هو شاذ في كلام مَنْ لا يُؤْبَهُ له من العرب"[48].

ذهب أبو عبيدة[49] في إعرابه "أَنَّا صَبَبْنا" في قوله - تعالى - : (**فَلْيَنْظُرِ الإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ أَنَّا صَبَبْنَا المَآءَ صَبًّا**) [سورة عبس: 24-25] إلى أنَّها بدل من طعامه.

فـــــردَّه أبو جعفر النحاس، واعترض عليه بقوله: "ولا يجوز أن يكون بدلًا من طعام على ما تأوّله أبو عبيدة؛ لأنَّ وجوه البدل قد بيّنها النحويون ولا يدخل فيها هذا"[50].

وتبعه مكي القيســـي في ردِّه هذا التوجيه؛ لأنَّ "الثاني ليس هو الأول، ولا بعضه ولا مشتملا عليه"[51].

5- الأخفش: على الرغم من ميل ابن النحاس إلى المذهب البصـري، إلاَّ أننا نجده قد نقد الأخفش في عدة مواضع، من ذلك[52]:

اعترض أبو جعفر النحاس على الأخفش رأيه في جعل (أو) بمعنى الواو في قوله - تعالى- : (**إِن يَكُنْ غَنِيًا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا**) [سورة النساء: 134]، حيث قال: "قال الأخفش: تكون (أو) بمعنى الواو... ويجوز أن يكون التقدير إن يكن مَنْ تخاصـم غَنِيِّين أو فقيرين فقال: غنيًا، فحمله على لفظ مَنْ مثل (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) [سورة محمد: 16] والمعنى يستمعون... والقولان خطأ لا تكون (أو) بمعنى الواو ولا تضمر مَنْ كما لا يضمر بعض الاسم".

ذهب الأخفش في قول أبي زبيد الطائي[53]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ فَأَجَبْنَا أنْ ليس حينُ بقاءِ

إلى أنَّ المضـــاف إلى أوان محذوف، والتقدير: ولات حين أوانٍ، فقال: "فجرَّ (أوان) وحذف وأضمر الحين، وأضاف إلى أوانٍ، لأنَّ لات لا تكون إلاَّ مع الحين"[54].

اعترض ابن النحاس على رأي الأخفش في هذا التوجيه، ورأى أنَّ ذلك القول خطأ بيّن، وأنَّ البيت مُولَّدٌ لا يعرف قائله، ولا يصح به حجةٌ، وأنَّ المبرد أنشده "ولات أوانٌ" بالرفع[55]، واستبعده مكي القيسي لأنَّه "لا يجوز أن يحذف المضاف إلاَّ ويقوم المضـــاف إليه في الإعراب مقامه، فيجب أن يرفع أوان"[56]، نقول وقد ورد حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على جرّه، وهو كثير، نحو قوله[57]:

أكُلَّ امْرئٍ تحْسَبِين امْرَأ ونَارٍ تَوَقَدُ بالّليلِ نارَا

الشاهد فيه: بقاء جر نار على ما هي عليه مع حذف المضاف إليه وهو (كل) لتقدم ذكرها في أول الكلام.

* ذكر أبو جعفر النحاس عند توجيهه قوله تعالى: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) [سورة البقرة: 82]، أنَّ الأخفش حكى: "حُسْنَى" بغير تنوين، فنقده في ذلك، قائلًا: "وهذا لا يجوز في العربية، لا يقال من هذا شيء إلاَّ بالألف واللام نحو الفُضْلى والكُبرى والْحسنَى"[58]، وعند الرجوع إلى كلام الأخفش في معانيه نجده يقول: "وهذه الكلمة في الكلام ليست بكثيرة، وقد جاءت في القرآن، وقد قرأها بعضهم "حسنا" يريد: قولوا لهم حسنًا، وقال بعضهم: "قولوا للناس حُسْنى" يؤنثها ولم ينونها، وهذا لا يكاد يكون لأنَّ "الْحُسْنى" لا يتكلم بها إلاَّ بالألف واللام، كما لا يتكلم بتذكيرها إلاَّ بالألف واللام فلو قلت: "جَاءَني أَحْسَنُ وأَطْوَلُ" لم يَحْسُن حتى تقول: "جَاءَني الأَحْسَنُ والأَطْوَلُ" فكذلك هذا يقول: "جاءتني الحُسْنى والطُولى"[59].

* في قوله تعالى: (يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ) [سورة الأحزاب: 1] ذكر أبو جعفر النحاس أنَّ الأخفش يقول في إعراب "النَّبِيُّ": "إنَّه صلة لأي" فأنكر عليه ذلك، وحكم على رأيه بالخطأ، لأنَّ الصلة لا تكون إلاَّ جملة، وهو ما أجمع عليه النحويون.

والتوجيه الصحيح عند ابن النحاس لقوله تعالى: (يَأَيُّهَا النَّبِيُّ)، (أيُّ) نداء مفرد مبني على الضم، والهاء للتنبيه، وهو لازم لأيّ، و"النبيُّ" نعت لأيّ. معولًا في حكمه على الإجماع بين النحاة[60].

6- أبو حاتم السجستاني: طعن أبو جعفر النحاس في بعض آراء السجستاني، وحكم عليها بالغلط في بعض الأحيان، وبالخطأ في أحيان أخرى، من ذلك:-

* ذهب السجستاني في قراءة (عُزَيْرُ) بدون تنوين في قوله - تعالى- : (**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ**) [سورة التوبة: 30] إلى أنَّ عُزَيرًا اسم أعجمي لا ينصرف، وحجة ذلك أنَّ الاسم الأعجمي إن كان ثلاثيًا نحو عاد ونوح ولوط من العرب مَنْ يدع صرفه[61].

فقد ردَّ أبو جعفر النحاس كلام السجستاني، ووصفه بالغلط؛ لأنَّ: "عزيرًا اسم عربي مشتق ، قال الله - جلَّ وعزَّ- : (**وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ**) [سورة الفتح: 9] ولو كان أعجميًا لانصرف لأنَّه على ثلاثة أحرف في الأصل ثم زيدت عليه ياء التصغير، وقد قرأ القراء من الأئمة في القراءة واللغة "عُزَيْرٌ" منوّنًا"[62]، وذكر أنَّه يجوز أن يكون (عُزَيْرٌ) رفع بالابتداء و(ابنُ) خبره، ويحذف النون لالتقاء الساكنين، ويرى أنَّ أحسن الأقوال في هذا الموضع أنَّه مرفوع على إضمار مبتدأ والتقدير: صاحبنا عُزَيرٌ.

وقد نص أبو علي الفارسي على أنَّ عُزَيْرًا ونحوه ينصرف أعجميًّا كان أو عربيًّا، إذ نراه يقول: "مَنْ نوَّنَ عُزَيْرًا، جعله مبتدأ، وجعل ابنًا خبره، وإذا كان كذلك

فلابدَّ من إثبات التنوين في حال السَّعَةِ والاختيار، لأنَّ عُزَيْرًا ونحوه ينصرف؛ أعجميًّا كان أو عربيًّا"[63].

وقال ابن الشجري: "والتنوين في (عُزَيْر) للصرف، لأنَّ مصغر الثلاثي ينصرف وإن كان عجميًّا، كما ينصرف مكبَّره وينصرف في هذه العِدَّة، وإن كان متحرك الأوسط، كما ينصرف إذا سكن أوسطه"[64].

* أجاز أبو حاتم السجستاني أنْ يقع التمييز معرفة، في قراءة ابن أبي عبلة (قلبَه) بالنصب في قوله- تعالى- : **(وَلاَ تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)** [سورة البقرة: 283]، قال: "كما تقول: هو آثمٌ قلبَ الإثم ومثله أنت عربيٌّ قلْبًا"[65].

رفض ذلك أبو جعفر النحاس، وذكر أنَّ أبا حاتم أخطأ في هذا، لأنَّ "قلبه معرفة ولا يجوز ما قال في المعرفة، لا يقال: أنت عربِيٌّ قلبَه"[66].

فابن النحاس ردَّ رأي السجستاني في جعل (قلبَه) منصوبًا على التمييز، لأنَّه يرى أنَّ التمييز لا يكون إلاَّ نكرة، فهو قد ذهب في هذا الرأي مذهب سيبويه في اشتراطه أنَّ التمييز لا يكون إلاَّ نكرة، يقول سيبويه: "ولا يعمل إلاَّ في نكرة ولا يكون إلاَّ نكرة"[67].

7- الزجاج:

من الآراء التي قوّمها أبو جعفر النحاس ونقدها رأي الزجاج في أكثر من موضع من كتابه، منها:

* توجيهه النحوي لقراءة (والسلاسلِ) بالخفض في قوله تعالى: (إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ) [سورة غافر: 71]، حيث أوَّل الزجاج جرّ (والسلاسلِ) على تقدير إضمار حرف الجر، فقال: "مَنْ جَرَّ فالمعنى إذ الأغلالُ في أعْنَاقِهِمْ وَفي السَّلاسِلِ"[68].

فقد ردَّه ابن النحاس، ووصفه بالغلط، قائلًا: "والذي يتبيَّن لي أنَّه غلط لأنَّ البيّن أنَّه يقدّره يُسحَبُون في الحميم والسلاسل تكون معطوفة على الحميم، وهذا خطأ لا نعلم أحدًا يجيز: مررت وزيدٍ بعمرو، وكذا المخفوض كله أجازوا ذلك في المرفوع أجازوا: قامَ وزيدٌ عمروٌ، وهو بعيد في المنصوب نحو: رأيتُ وزيدًا عمرًا، وفي المخفوض لا يجوز لأنَّ الفعل غير دال عليه"[69]، وهذا التأويل الذي أوّله الزجاج، قال عنه أبو حيان إنّه تأويل شاذ[70]، وغلَّط أبو جعفر النحاس رأي الزجاج عند إعرابه **"إلاَّ مَنْ ءَامَنَ"** في قوله- تعالى - : **(وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلاَّ مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا)** [سورة سبأ: 37] ، حيث ذهب الزجاج[71] إلى أنَّ (مَنْ) في

موضع نصب على البدل من الكاف والميم في (تقربكم)، وهذا التوجيه ردَّه أبو جعفر ووصفه بالغلط، لأنَّ الكاف والميم للمخاطب فلا يجوز البدل، ولو جاز هذا لجاز: رأيتُكَ زيدًا[72] ، والوجه الصحيح عند أبي جعفر أنَّ قوله – تعالى- : (إلاَّ مَنْ ءامَنَ) في موضع نصب بالاستثناء، وتبعه في رأيه وردّه على الزجاج مكي القيسي، وابن الأنباري، وأبو حيان[73].

المبحث الثالث ـ أثـــره في غيره من العلماء:

تأثّـــر بأبي جعفر النحاس كثير من العلماء الذين جاءوا من بعده، نقلوا عنه وأخذوا بآرائه وتوجيهاته، من بينهم مكي بن أبي طالب القيسي، نراه قد تأثر به تأثيرًا واضحًا في عرضه لآراء العلماء ومناقشتهم وردّ بعض أقوالهم، وهذا ما تبيَّن لنا من خلال الدراسة، إلاَّ أنَّه مع كثرة نقوله عن ابن النحاس فإنَّه ذو رأي واجتهاد، وذو شخصية فذة في زمانه وعصره، تبحّر في النحو ومذاهبه، يقول عنه أبو البركات الأنباري: "أنَّه نحوي فاضل عالم بوجوه القراءات"[74] ، فمن تلك المواطن التي تعقبنا فيها تأثر مكي بابن النحاس في تقويماته وردوده، هي:

1ـــ استبعد مكي في توجيهه قوله – تعالى - : **(بُشْرَاكُمُ اليَوْمَ جَنَّاتٌ)** رأي الفراء في جوازه نصب (جنات) على الحال ، أو نصبها بالبشرى، حيث وصف رأيه بالبعد في كتابه مشكل إعراب القرآن، وفي موضع آخر من كتابه الهداية وصف ذلك التوجيه بالبعد والتعسف والغلط الظاهر[75] ، وعند النظر في كلام ابن النحاس عند توجيهه الآية الكريمة، نراه قد ردَّ رأي الفراء، ووصف توجيهه بالخطأ والتعسف.

2ـــ في توجيهه قوله - تعالى- : **(إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)** حكم مكي على قول الفراء إنَّ (ما) زائدة، و(إنْ) للشرط بالبعد[76]، متبعا في ذلك نقد ابن النحاس لرأي الفراء في هذه المسألة، حيث نرى أنَّ ابن النحاس قد ردَّه ووصفه بالخطأ.

3ـــ ردَّ مكي رأي الفراء في تخريجه الآية الكريمة (**إِنِّي لاَ يَخَافُ لَدَيَّ المُرْسَلُونَ إِلاَّ مَن ظَلَمَ)** أنَّ "إلاَّ مَن ظَلَمَ" على أنَّه استثناء متصل من جملة محذوفة تقديره: وإنَّما يخاف غيرهم إلاَّ مَن ظَلَمَ. وحكم عليه بالبعد[77].

وهذا التوجيه قد ردَّه ابن النحاس وحكم عليه بأنَّه محال[78]، وكما ردَّ مكي في توجيهه هذه الآية أن تكون "إلاَّ" بمعنى الواو وحكم عليه بالبعد[79]، وعند تتبع كلام ابن النحاس في هذه المسألة نجد أنَّه لا يجيزه ويردّه بقوله إنَّ (إلاَّ) خلاف معنى الواو[80].

4ـــــ رفض مكي ما ذهب إليه الفراء في توجيهه قوله – تعالى- : **(وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلاَّ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَـالِحًا)** أنَّ (مَنْ) في موضع رفع، أي : ما هو المقرب إلاَّ مَنْ آمن[81].

وحكم عليه بالبعد[82]، متبعًا في ذلك ردِّ ابن النحاس لرأي الفراء في هذا التوجيه.

5ـــ غلَّط مكي الفراء في توجيهه قوله – تعالى - : **(لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ)** [سورة آل عمران: 113] أنَّ (الواو) اسم ليس و(سواء) خبرها، و(أمّة) مرتفعة بـ(سواء)[83]، حيث قال: "وهو غلط من وجوه: أحدها أنَّه يقدر محذوفا ولا يحل التمام سواء، وترتفع أمة بسواء، وإذا فعل ذلك لم يعد على اسم ليس ذكر وسواء ليس بجار على الفعل فيرفع الظاهر، والمضمر الذي يضمر لا يدل على شيء من الكلام"[84]، وهذا النقد والتقويم نراه عند ابن النحاس، حيث ردَّ أبو جعفر النحاس رأي الفراء في هذه المسألة ووصفه بالخطأ، قال: "وهذا القول خطأ من جهات إحداها: أنَّه يرفع أمة بسواء فلا يعود على اسم ليس شيء بما ليس جاريا على الفعل ويُضمِرُ ما لا يحتاج إليه لأنَّه قد تقدم ذكر الكافرين فليس لإضمار هذا وجه"[85].

6ـــ رفض مكي ما ذهب إليه أبو عبيدة والأخفش في جوازهما الجر على الجوار في قراءة (أرجلكم) بالخفض في قوله - تعالى - : **(فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ)**، يقول: "قال الأخفش وأبو عبيدة الجر فيه على الجوار... وهو بعيد، لا يحمل القرآن عليه"[86] ، وما ذهب إليه مكي من منع حمل الآية على الجر على الجوار، ووصفه بالبعد، ذهب إليه أبو جعفر النحاس، فقد ردَّ رأيهما ومنع حمل الآية الكريمة عليه ووصف قولهما بالغلط العظيم؛ لأنَّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه[87].

7ـــ ردَّ مكي ما ذهب إليه أبو عبيدة في حملة الآية الكريمة: **(لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ)** على لغة من قال : أكلوني البراغيث، وحكم عليه بالبعد بقوله : "وأبو عبيدة يجعل (ليسوا) على لغة من قال: أكلوني البراغيث، ويجعل (أمة) اسم ليس و(سواء) الخبر ويقدر محذوفا، وهو ذكر الكفار من أهل الكتاب، وهو بعيد لأنَّ ذكر أهل الكتاب قد تقدم، فليس هو مثل أكلوني البراغيث، لأنَّه لم يتقدم لهن ذكر"[88].

وقد ردَّ أبو جعفر النحاس هذا التوجيه ورفضه ووصفه بالغلط؛ لأنَّه "قد تقدَّم ذِكرُهم وأكلوني البراغيث لم يتقدم لهن ذكر"[89].

8ـــ استبعد مكي ما ذهب إليه أبو عبيدة في توجيهه قوله تعالى: **(فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ أَنَّا صَبَبْنَا المَاءَ صَبًا)** إلى أنَّ قوله " أَنَّا صَبَبْنا" بدل من طعامه ، لأنَّ "الثاني ليس هو الأول، ولا بعضه ولا مشتملًا عليه"[90]، وهو ما نقده أبو جعفر وردَّه بقوله: "ولا يجوز أن يكون بدلًا من طعام على ما تأوّله أبو عبيدة؛ لأنَّ وجوه البدل قد بينها النحويون ولا يدخل فيها هذا".

9ـــ ردَّ مكي رأي الزجاج في تأويله قراءة (وَالسَّلاَسِلِ) بالخفض في قوله تعالى: (إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ) أنَّ جرَّ (وَالسَّلاسِلِ) على تقدير إضمار حرف الجر، والتقدير: إذ الأغلالُ في أعناقِهم وفي السلاسلِ[91]، وهذا التوجيه نقده مكي ووصفه بالغلط؛ لأنَّ المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه، وهو ما ردَّه ابن النحاس وغلَّطه.

نتائج البحث:

1ـ أثبت البحث أنَّ كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس مليء بالنقد النحوي لآراء كبار النحاة، مثل: الكسائي، والفراء، والأخفش، والزجاج وغيرهم، فكان كثيرًا ما يردُّ أقوالهم وآراءهم، وكان يقسو في تعليقاته وردوده عليهم بقوله: وهذا خطأ، أو غلط، أو بعيد، أو تعسف، وغير ذلك من الألفاظ.

2ـ أثبت البحث أنَّ أبا جعفر النحاس كان قليل النقد لآراء سيبويه، وأنَّه عند مخالفته له لا يتهم رأيه بالخطأ والغلط؛ تقديرًا واحتراما له.

3ـــ أثبت البحث أنَّ المآخذ التي يذكرها أبو جعفر النحاس يبيّن فيها وجه المأخذ، ولا يكتفي بذكر هذا خطأ أو هذا غلط... الخ.

4ـــ أثبت البحث أنَّ أبا جعفر النحاس استعمل في نقده لآراء النحاة النقد المباشر، وبألفاظ صريحة.

5ـــ بيّن البحث الأثر العظيم الذي تركه كتاب إعراب القرآن في الخالفين، وكان مكي بن طالب القيسي من أكثر الخالفين تأثرًا بنقد أبي جعفر النحاس لآراء النحاة.

الهوامـــــــــش :

القرآن الكريم برواية الإمام قالون.
(1) انظر لسان العرب لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، دار المعارف، القاهرة، ج50، ص4517، مادة: نقد.
(2) انظر النقد النحوي عند ابن هشام للدكتور سلام حسين علوان، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 68، سنة 2011م، ص: 29-30.
(3) المرجع السابق والموضع نفسه.
(4) انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط الأولى، 2001م، 44/1، 91/1، 176/1، 141/1، 276/1، 66/3، 206/3، 31/4، 237/4، 63/5، 52/5.
(5) المصدر السابق، 63/5.
(6) المصدر السابق، 185/2.
(7) المصدر السابق، 91/1.
(8) انظر: المصدر السابق، 152/1، 178/1، 199/1، 250/1.
(9) المصدر السابق، 250/1.
(10) انظر: المصدر السابق، 64/1، 96/5.
(11) المصدر السابق، 96/5.
(12) انظر: معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، 132/3-133.
(13) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 237/4.
(14) انظر: المصدر السابق، 276/1، 137/3.
(15) انظر: معاني القرآن للفراء، 287/2.
(16) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 137/3.
(17) انظر: المصدر السابق، 237/4.
(18) كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 144/1.
(19) معاني القرآن للفراء، 306/1.
(20) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 267/1.
(21) المصدر السابق، 88/3.
(22) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 91/1، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى، 2003م، 157/1.
(23) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 91/1.
(24) المصدر السابق والموضع نفسه.
(25) شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1990م، ص: 548.
(26) انظر: معاني القرآن للفراء 107/1، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 250/1.
(27) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 250/1.
(28) المصدر السابق والموضع نفسه.
(29) المصدر السابق والموضع نفسه.

(30) انظر: معاني القرآن للفراء 107/1، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 250/1.
(31) انظر: معاني القرآن للفراء 214/3.
(32) معاني القرآن لأبي جعفر النحاس، 63/5.
(33) الهداية لمكي بن طالب القيسي، 7907/12.
(34) انظر: معاني القرآن للفراء، 132/3-133.
(35) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 237/4.
(36) المصدر السابق، 199/1.
(37) المصدر السابق والموضع نفسه.
(38) انظر: معاني القرآن للفراء، 79/1، 308/2.
(39) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 79/1.
(40) المصدر السابق، 164/3.
(41) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، 99/2.
(42) شرح اللمع الأصفهاني، ص: 472.
(43) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 149/5.
(44) المصدر السابق، 164/4.
(45) انظر: معاني القرآن للأخفش 185/1-186، وتهذيب اللغة للأزهري 657/15-658، والخصائص لابن جني، 462/2، وارتشاف الضرب لأبي حيان، 1991/4.
(46) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة، علق عليه الدكتور محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 155/1.
(47) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 259/1.
(48) الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1985م، 150/1.
(49) هذا الرأي نسبه أبو جعفر النحاس لأبي عبيدة وعند الرجوع إلى كتابه مجاز القرآن لم أجد ما ذكره أبو جعفر.
(50) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 96/5.
(51) الهداية لمكي بن أبي طالب القيسي، 8063/12.
(52) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 243/1.
(53) انظر: المسائل المنشورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفي الحدري، مؤسسة المعارف، بيروت – لبنان، 2002م، ص: 107، والخصائص لابن جني 379/2.
(54) معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1985م، 670/2.
(55) انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 305/3.
(56) مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي 170/2.
(57) انظر: الكتاب لسيبويه 66/1.
(58) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 64/1.
(59) معاني القرآن للأخفش 309/1.
(60) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 206/3.
(61) انظر: المصدر السابق، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992م، 237/1.
(62) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 94115/2

(63) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1992م، 181/4.
(64) أمالي ابن الشجري، تأليف هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992م، 161/2.
(65) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 140/1.
(66) المصدر السابق والموضع نفسه.
(67) الكتاب لسيبويه 203/1.
(68) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1988م، 378/4.
(69) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، 31/4.
(70) انظر: البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت – لبنان، 2005م، 272/9.
(71) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 255/4.
(72) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 240/3.
(73) انظر: الهداية لمكي بن أبي طالب القيسي 5931/9، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1969م، 282/2، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 554/8-555.
(74) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور عطية عامر، دار المعارف، سوسة – تونس، الطبعة الأولى، 1998م، ص: 205.
(75) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب القيسي 256/2، والهداية لمكي بن أبي طالب القيسي 7314/11.
(76) انظر: الهداية لمكي بن أبي طالب القيسي 7907/12.
(77) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي 85/2.
(78) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 137/3.
(79) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي 85/2.
(80) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 137/3.
(81) انظر: معاني القرآن للفراء 363/2.
(82) انظر: الهداية لمكي بن أبي طالب القيسي 5931/9، وإعراب مشكل القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي 139/2.
(83) انظر: معاني القرآن للفراء 230/1.
(84) الهداية لمكي بن أبي طالب القيسي 1098/2.
(85) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 176/1.
(86) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي258/1.
(87) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 259/1.
(88) الهداية لمكي بن أبي طالب القيسي 1098/2، وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي 208/1.
(89) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 176/1.
(90) الهداية لمكي بن أبي طالب القيسي 8063/12.
(91) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 378/4.